# العلاقة بين الفقر والنمو الإقتصادى بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (2000/1999- 2018/2017)

**بحث مقدم من الباحثة**

**د/ إيمان محمد عبد اللطيف مصطفى**

مدرس بقسم الاقتصاد

كلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات

جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا

**ملخص الدراسة:**

يمثل الفقر عقبة أساسية فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادى، ولذلك تسعى كافة الدول لتبنى السياسات الرامية لإستئصال شأفة الفقر والنهوض بمستوى معيشة المواطنين، و من هنا تبحث الدراسة فى ثلاث إشكاليات هى:

* رغم تزايد الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصعيد إلا أن الفجوة الدخلية مازالت قائمة بينها و بين المحافظات الأخرى.

* رغم نمو الاقتصاد القومى بمعدلات مرتفعة إلا أن ذلك لم يتناسب مع معدلات الفقر فى المجتمع.

* رغم تزايد إنفاق الدولة و المؤسسات غير الهادفة للربح على مشاريع الحماية الإجتماعية و تحسين دخول الفقراء، إلا أنها لم تكن بالقدر الكافى لإستئصال شأفة الفقر.

- وتمثلت المنهجية المتبعة فى الدراسة فى منهجيتى الإستنباط و التحليل، ويتناول البحث خمسة أقسام، يتعرض اولها إلى الإطار المرجعى لدراسات الفقر، وثانيها إلى مشكلة الفقر في مصر من حيث الحجم والأبعاد، أما القسم الثالث فيتناول تحليل ظاهرة الفقر و تطورها ومحدداتها فى مصر خلال الفترة محل الدراسة ، ويتناول القسم الرابع تحليل وتقويم السياسات والاجراءات المطبقة لمواجهة مشكلة الفقر في مصر، وتعرض الدراسة فى القسم الخامس لأهم الإستخلاصات والتوصيات، ومن النتائج الهامة للدراسة أن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية كما أن انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل إرتباطاً بمخاطر الفقر فى مصر، وخلصت الدراسة إلى عدداً من التوصيات من بينها ضرورة التركيز على نمط من النمو الإحتوائى يضمن خلق فرص عمل أكثر و أفضل.

**كلمات مفتاحية:**

الفقر– النمو الاقتصادى– الفقر المدقع – الفقر المطلق – شأفة الفقر – الفقر متعدد الأبعاد – معدل التضخم – البطالة – الفقر النسبى – النمو الداعم للفقراء.

## مقدمة:–

يُمثل الفقر عقبة أساسية فى سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادى، ويشكل الفقر والحرمان خطراً مباشراً على الاستقرار الاقتصادى و السياسى و الاجتماعى و الأمنى، حيث يولد الفقر بيئة ملائمة تنمو بها أشكال مختلفة من الانحراف و التطرف و الممارسات غير السوية. ولذلك، تسعى كافة الدول لتبنى السياسات الرامية لإستئصال شأفة الفقر و النهوض بمستوى معيشة المواطنين حيث يتم تبنى سياسة دولية لإستئصال الفقروالقضاء على الفقر المدقع وهو الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة التى أتفقت عليها جميع الدول.

## إشكاليات الدراسة:-

تبحث الدراسة فى ثلاث إشكاليات مطروحة لمشكلة الفقر بهدف الوقوف على أسبابها و محدداتها و التعرف على السياسات واجبة الإتباع لمواجهتها على النحو الآتى:

* رغم نمو الاقتصاد القومى بمعدلات مرتفعة إلا أن ذلك لم يتناسب مع معدلات الفقر فى المجتمع.

* رغم تزايد إنفاق الدولة و المؤسسات غير الهادفة للربح على مشاريع الحماية الإجتماعية و تحسين دخول الفقراء، إلا أنها لم تكن بالقدر الكافى لإستئصال شأفة الفقر.

* رغم تزايد الإستثمارات الموجهة لمحافظات الصعيد إلا أن الفجوة الدخلية مازالت قائمة بينها و بين المحافظات الأخرى.

## أهداف الدراسة :

**تتمثل أهداف الدراسة فى الآتى:**

1 – التعرف علي حجم مشكلة الفقر في مصر وأبعادها المختلفة

2– دراسة وتحليل مُحَددات مشكلة الفقر في مصر،أى معرفة الاسباب التي أدت إلي تفاقم المشكلة

٣– عرض وتقويم السياسات والاجرءات المطبقة للتخفيف من حِدة مشكلة الفقر وتوصيات الدراسة في هذا الشأن.

## منهج الدراسة :-

تمثلت المنهجية المتبعة فى الدراسة فى منهجيتى الإستنباط و التحليل، حيث تستعرض الدراسة أولاً الإطار النظرى للعلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادى، حيث تتناول أهم أنواع الفقر و الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية للفقر، و أهم النظريات الاقتصادية المفُسّرة للفقر، وكذلك آثار السياسات الاقتصادية على الفقر، و العلاقة

بين النمو الإقتصادى و الفقر فى إطار نظرية النمو المحابى أو الداعم للفقراء، والعلاقة بين النمو الاقتصادى و العدالة فى توزيع الدخل.

و يرتكز الجانب التحليلى لظاهرة الفقر فى الحالة المصرية على دراسة محدداتها و تحليل وتقويم السياسات والاجراءات المطبقة لمواجهة الظاهرة.

## خطة البحث:-

ينقسم البحث إلى خمسة أقسام على النحو التالى:

**القسم الأول:** الإطار المرجعى لدراسات الفقر(الأدبيات النظرية و الدراسات التطبيقية)

**القسم الثانى:** مشكلة الفقر في مصر: الحجم والأبعاد

**القسم الثالث:** تحليل ظاهرة الفقر و تطورها ومحدداتها فى مصر خلال الفترة (2000/1999- 2017 /2018)

**القسم الرابع:** تحليل وتقويم السياسات والاجراءات المطبقة لمواجهة مشكلة الفقر في مصر

**القسم الخامس:** النتائج و توصيات الدراسة

# القسم الأول : الإطار المرجعى لدراسات الفقر (الأدبيات النظرية و الدراسات التطبيقية)

## أولاً: أنواع الفقر:-

يوجد أنواع متعددة للفقر على النحو الآتى [1]:

1-Tikhomova, N.2015, "**The Structural Preconditions and Basic Types of Poverty in Russia",** Sociological Research, Vol.54, Issue. 1.

**1- الفقر النقدى:-**

وهو ذلك النوع الذى يكون فيه الفقير غير قادر على تحمل النفقات و يعبر عنه " بمعدل الفقر ".

**2- الفقر المطلق:-**

وهو ذلك النوع الذى لايستطيع فيه الفقير بواسطة دخله الوصول إلى إشباع حاجاته الضرورية (كالمأكل والملبس و الصحة و التعليم).

**3- الفقر النسبى:-**

وهو ذلك النوع الذى يبرز الفروق فى مستويات الموارد النسبية وعدم المساواة فى توزيع تلك الموارد فى المجتمع، أى يمكن وصفه بأنه إفتقار الفرد أو الجماعة إلى الموارد مقارنة بأفراد المجتمع الآخرين.

**4-الفقر المدقع:-** وهو ذلك النوع الذى يكون فيه الفرد غير قادر على الوصول إلى إشباع حاجاته الغذائية بواسطة دخله.

**5- الفقر متعدد الأبعاد:-**

يشمل مؤشر الفقر متعدد الأبعاد عناصر غير مادية كتوافر الإحتياجات الأساسية من الخدمات العامة (مثل الصحة و التعليم و المسكن المناسب)[2]

## ثانياً: الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية للفقر[3]:-

**1- الأسباب الاقتصادية:-**

تتمثل الأسباب الاقتصادية للفقر فى الآتى:

أ- تدنى مستويات الدخول و الموارد اللازمة للحصول على الضروريات الأساسية كالغذاء، المأوى، الملبس، و انخفاض مستويات الصحة والتعليم.

---

[2] ) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، **" الاقتصاد المصرى وتحدى الفقر"** ، **13** أكتوبر **2019**

**3)** حاجى فطيمة . **2014**، "**إشكالية الفقر فى الجزائر فى ظل البرامج التنموية : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005 - 2014)"**، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص **13-16**

ب – عدم الإستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة لدى الدول لتحسين المستوى الاقتصادى و الاجتماعى، ويصبح المجتمع إستهلاكى وغير منتج.

ت –انخفاض مستوى إنتاجية العمال، حيث أن الإنتاجية لها علاقة بالحصول على التعليم و الخدمات الصحية والإئتمان.

ث–ارتفاع معدلات البطالة و الدين الخارجى و الأزمات المالية و التى تسببت فى الكثير من المشاكل للفقراء

### 2– الأسباب الاجتماعية:–

تتمثل الأسباب الاجتماعية للفقر فى الآتى:

أ–ارتفاع معدل الأمية وتدنى مستوى التعليم و التدريب المهنى لمتطلبات سوق العمل

ب–تهميش دور المرأة، وخاصة فى المناطق الريفية، وإبعادها عن السياسات التى تحد من الفقر.

ت–التفاوت الصارخ فى توزيعات الثروة و الدخول و الذى يؤدى إلى إقصاء شرائح مختلفة من المجتمع.

ث–إنتشار الفساد والبيروقراطية، مما يلحق الضرر بتوزيع الإنفاق العام ويعرقل النمو

ج–ضعف قدرة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية فى مكافحة الفقر.

## ثالثاً: الفقر فى النظرية الاقتصادية:–

تعددت رؤى وتوجهات المدارس الاقتصادية لظاهرة الفقر و تطورها عبر العصور منذ عهد التجاريين وصولاً إلى النظرية الاقتصادية المعاصرة، وذلك على النحو الآتى:

### 1- الفقر فى الفكر الاقتصادى التجارى:–

عرفت مرحلة التجاريين بروز الطبقة الوسطى (التجار) على حساب طبقة النبلاء، وبحثهم المستمر عن تكوين الثروة و الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة

لتعزيز مكانة الدولة، إذ أعتبروا تحقيق الثروة مرادفا للغنى و الرفاهية و نقيض لحالة الفقر و البؤس، مما أدى إلى تمركز الثروة فى يد فئة التجار على حساب بقية فئات المجتمع[4].

## 2-الفقر فى المذهب الطبيعى:-

وفقاً لمذهب الطبيعيين، فإن الفقر يمثل إنحرافاً عن النظام الطبيعى، حيث يتضمن هذا النظام إعلاناً مبدئياً لمنهج إقتصادى خالٍ من الفقر، ويمكن القول بأن الفكر الطبيعى قد وقف عاجزاً عن تقديم تفسيراً واضحاً لظاهرة الفقر فى ظل نموذج اقتصاد السوق[5].

## 3- الفقر فى الفكر الاقتصادى الكلاسيكى:-

لم يتناول الكلاسيك قضية الفقر بالتحليل بشكل مباشر، وانما تم تناولها بشكل عرضى من خلال مناقشة قضايا العمل والأجر و توزيع عوائد الإنتاج وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتجسدت رؤية الكلاسيك فى تحليل ظاهرة الفقر فى الآتى:

أ- رفض الكلاسيك لتدخل الدولة كجزء من إستراتيجية مواجهة الفقر عن طريق التأثير على بعض مولدات الفقر، ومن ثم التأثير على آليات النظام الاقتصادى الحر.

ب – اعتبار الكلاسيك ظاهرة الفقر بأنها خارج النظام الاقتصادى، وأنها وليدة ظروف شخصية ولاتمس إلا فئات من المجتمع، وهى الفئات التى لاتملك الحد المقبول من القدرات و المهارات وقليلى الإدراك لمصالحهم الشخصية من أجل الاستفادة من ريع النظام الإنتاجى الرأسمالى.

---

[4]) عمر بوزيد أمحمد . **2011 / 2012** ، **" نمذجة ظاهرة الفقر فى الجزائر "** ، أطروحة دكتوراة ، جامعة تلمسان ، ص ص **33- 34**

-سعيد النجار. 1973، **" تاريخ الفكر الاقتصادى"** ، دار النهضة المصرية

**5**) Brady, D. 2019, "**Theories of the Causes of Poverty",** Annual Review of Sociology, Vol.45, pp : 155- 156.

ت–اعتبار الكلاسيك الأوائل، أن الفقر متغير أساسى فى عملية النمو حيث أن الأجور تُشّكل عبئاً وتكلفة بالنسبة للرأسماليين، وبالتالى يجب العمل على إبقائها منخفضة عند مستوى الكفاف لضمان تعظيم الأرباح، وبالتالى تحقيق تراكم رأسمالى يزداد معه مستوى النمو الاقتصادى[6].

## 4–الفقر فى الفكر الاقتصادى النيوكلاسيكى:–

إنصب الاهتمام فى الفكر التقليدى الحديث على الطريقة التى يعمل بها الاقتصاد ولاسيما فيما يتعلق بتحديد الأسعار النسبية، ومن ثم لم تكن قضايا الفقر محل الإهتمام[7].

وبشكل عام، فإن مفهوم الفقروفقا للنظرية الكلاسيكية و النيوكلاسيكية يرتبط ارتباطاً أساسياً بالطبيعة البشرية وليس للنظام الاقتصادى أى دخل فيه، من منطلق أن سلوكيات الأفراد هى التى تجعل منهم فقراء، ومن ثم يكون الفقر ظاهرة خاصة بفئة غير المؤهلين للاندماج فى الحياة الاجتماعية.

## 5–الفقر فى الفكر الاقتصادى الإشتراكى:–

وفقا للإشتراكية الماركسية، فإن عملية خلق الثروة تصاحبها دائما خلق للمزيد من الفقر و الإقصاء فى المجتمع وذلك من خلال الاستغلال و القهر و البطالة. وقد قدّم الفكر الإشتراكى رؤيته لاقتصاد بلا فقر من خلال تأكيده على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وسيطرة الدولة على عمليتى الإنتاج و التوزيع، ومن ثم ينظر الفكر الإشتراكى لظاهرة الفقر على أنها نتيجة حتمية تولدها المبادئ الليبرالية، فهو أساس الصراع الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية باعتبار أن الرأسمالية تستحوذ على وسائل الإنتاج و تستغل الطبقة العاملة لديها [8].

---

6) نورى عبد الرسول الخاقانى، طالب حسين فارس الكريطى .2015، "**الفكر الإقتصادى حول الفقر بين النهج و المنهج"**، مجلة الإدارة و الإقتصاد، المجلد السابع، العدد السابع، ص 11

7) Davis, E and Sanchez, M. 2014, "**AReview of the Economic Theories of Poverty"**, No.435,p20

8) حاجى فطيمة، "**مرجع سبق ذكره"**، ص **16**.

## 6-الفقر فى النظرية الكينزية:-

أعتبرت هذه النظرية الفقر بأنه لايعدو عن كونه مظهراً من مظاهر البطالة، ففى الفترات التى تتميز بالإنكماش الاقتصادى ترتفع فيها حالات الفقر وتتفاقم معدلاته، بينما فى فترات التوسع والرواج الاقتصادى، تأخذ معدلات الفقر فى الانخفاض، ومن ثم، فإن التصور الكينزى لمحاربة الفقر يعتمد على مقاربة غير مباشرة بحيث يعطى دوراً أكثر للآثار غير المباشرة التى يحققها مستوى التشغيل الكامل فى تخفيض نسب الفقروهو بذلك لايعطى أهمية للأسباب المباشرة فى تغير حالة الفقر من خلال تمويل فجوة الفقر عن طريق برامج إعادة التوزيع[9].

## 7-نظرية الرفاهية فى الفقر:-

تقوم هذه النظرية على القياس المادى للرفاهية وذلك بإستخدام الدخل أو الإنفاق الإستهلاكى للتعبير عن مستوى الرفاهية، وذلك بإعتبار الدخل هو معيار للفقر، فنظرية الرفاهية تعتبر المرجع الأساسى الذى يرتكز عليه الفقر النقدى ومن ثم يتحدد عدد الفقراء وفقاً لهذه النظرية بالاعتماد على تحديد خط الفقروكل من يقع تحت هذا الخط يعتبر فقيرًا[10].

## 8-نظرية الحلقة المفرغة:-

تفترض هذه النظرية استمرار الفقر من خلال تعزيز حلقات مفرغة فى جانبى الطلب والعرض، و أن هناك مجموعة من العوامل التى تتفاعل مع بعضها بطريقة دائرية، حيث أن انخفاض مستوى دخل الفرد يؤدى إلى انخفاض القدرة الشرائية وانخفاض فى الإستثمار يؤدى إلى تناقص الإنتاجية وبالتالى انخفاض مستوى الدخل هذا من جانب

**9**) Pressman, S. 1991, "**Keynes and Antipoverty Policy",** Taylor and Francis, Vol.49, No.3.

**10**) Tinbege, J, "**On the Measurement of Welfare"**, Journal of Economics, Vol. 50, P7.

- Sinn, H. W and Scand, J.1995, "**ATheory of The Welfare State of Economics"**, University of Munich,Germany, Vol. 97, No.4 .

الطلب، أما من جانب العرض، فإن انخفاض الدخل يؤدى إلى تراجع معدل الإدخار و نقص رأس المال وبالتالى استمرار حالة الفقر [11].

## رابعاً:السياسات الاقتصادية و الفقر:-

تُؤثر السياسات الاقتصادية على الفقر حيث يرتبط ذلك الآخير بالناتج المحلى، الإستهلاك، الدخل، التوظف، المستوى العام للأسعار، السياسة النقدية، و السياسة المالية للدولة[12].

وتتمثل هذه السياسات الاقتصادية فى الآتى:

### 1-السياسة المالية:-

تكمن أهمية السياسة المالية فى دورها فى الحد من الفقر من خلال أدواتها كالإنفاق و الضرائب وأثرهما على النمو الإقتصادى، فمن ناحية، يؤثر الإنفاق الحكومى على النمو الاقتصادى والذى يُعبّر عن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى مع مايحققه من زيادة نصيب الفرد من الدخل الحقيقى، ومن ناحية أخرى، فإن الإنفاق الحكومى يمارس تأثيره فى الناتج المحلى الإجمالى من خلال الطلب الفعال، حيث أن ارتفاع حجم الطلب الفعال بشقيه الإستثمارى و الإستهلاكى يرفع مستوى التشغيل، مما يؤدى إلى تدفق الدخول النقدية، ومن ثم زيادة الدخل والناتج. أما تأثير الإنفاق على الفقر فيتم من خلال التباين فى توزيع الدخل القومى و الآلية التى يتم بها الدخل المحقق على مختلف الفئات الاجتماعية [13].

---

10 ) أشرف يونس عبد الكريم الخطيب . **2016**، "**العلاقة بين الفقر و النمو الإقتصادى فى فلسطين خلال الفترة (1995 – 2014)"**، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص**22**

12) Mohammed, T. 2018, "**Simulation of the Impact of Economic Policies on Poverty and Inequality : GEM In Micro – Simulation for the ALGERIAN Economy",** International Review of Applied Economics, Vol. 32,No.3.

[13]) بشار العراقى. **2013**، "**السياسة المالية و آليات تأثيرها فى معدلات الفقر"**، جامعة الموصل، العراق، ص **176**.

وكذلك تمارس الضرائب دوراً فعالاً فى زيادة الطلب الكلى، ففى حالة قيام الدولة بتخفيض نسبة الضريبة على الدخل المنخفض، فإنها بذلك تزيد من الطلب الإستهلاكى و بالتالى من الطلب الكلى، كما أن تخفيض نسب الضرائب على الإنتاج يؤدى إلى انخفاض أسعار المنتجات مما ينعكس على القوة الشرائية لدى أفراد المجتمع [14].

### 2-التمويل الأصغر:-

وهو عبارة عن تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء القادرين على تنظيم المشروعات كالإقراض والإيداع و الإدخارو التى تتكيف مع إحتياجاتهم، حيث أصبح التمويل الأصغر من الآليات الأساسية المبتكرة لتحقيق أهداف التنمية و التخفيف من حِدة مشكلة الفقر [15].

### 3- التضخم:-

يتحقق التأثير المباشر للتضخم عل دخل الأسر المعيشية من خلال الأثر فى الأجور الحقيقية، حيث يترتب على المعدلات المرتفعة من التضخم تآكل الدخل الحقيقى، مما يؤدى إلى تفاقم حِدة الفقر، حيث أن الفقراء لايملكون من الوسائل والإمكانيات ومنها الأصول لمواكبة الارتفاع فى الأسعار، فضلا عن أن الشرائح المتوسطة من المجتمع غالباً ما تنحدر أوضاعها إلى صفوف الشرائح الفقيرة فى المجتمع [16].

## خامساً: العلاقة بين النمو الإقتصادى والفقر فى إطار نظرية النمو المحابى أو الداعم للفقراء:-

تندرج مقاربة النمو الداعم للفقراء Pro- Poor Growth ضمن العلاقة الإجمالية التى تربط كل من النمو و الفقر و التفاوت فى توزيع الدخل، فهى مقاربة حديثة نسبياً قد

14) ليلى بن سنوسى، مسعودة جديد. **2011**، "**الضرائب و آثارها على التنمية**"، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، ص **60**.

**15**) موسى منصور. **2012**، "**دور التمويل الأصغر فى محاربة الفقر فى المناطق الريفية**"، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، الجزائر، ص**3**.

**16**) صندوق النقد الدولى. **2001**، "**التنمية المالية و الحد من الفقر**"، ورقة عمل صادرة من صندوق النقد الدولى، ص**16**.

حاولت البحث عن كيفية جعل الفقراء أكثر استفادة من معدلات النمو الاقتصادى المحقق، لاسيما فى ظل تشتت نسب التفاوت فى التوزيع، حيث أنه فى كثير من الحالات لايكون هناك تخفيض ملحوظ فى معدلات الفقر بالرغم من تحقيق معدلات نمو مرتفعة نتيجة لامتصاص هذه العوائد فى ظل التوزيع غير العادل للثروة المحققة، حيث تهدف هذه المقاربة إلى البحث عن الآليات لجعل النمو مفيداً للفقراء[17].

وقد تعددت و أختلفت المفاهيم التى قدمها الباحثون لمصطلح " النمو الداعم للفقراء " إختلافاً واضحاً نظراً لاختلافهم حول تحديد متى يكون النمو الإقتصادى منُصفاً أو غير منُصفاً للفقراء، حيث يُعرفّ النمو الداعم للفقراء وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادى و التنمية (OECD) عام 2001 و الأمم المتحدة عام 2002 بأنه كل نمو يخفض بشكل معنوى نسبة الفقر، وهو تعريف بسيط قد أعتمد على وجود علاقة إيجابية بين زيادة النمو و الحد من الفقر بشكل فعال دون الأخذ فى الاعتبار لقضية العدالة أو التفاوت فى توزيع الدخل [18].

وينبغى التمييز عند الحديث عن النمو المفقر بين مقاربتين تم تناولهما من جانب الأدبيات النظرية على النحو الآتى:

## 1-المقاربة المطلقة للنمو الداعم للفقراء :-

يعرف النمو الداعم للفقراء فى شكله المطلق بأنه ذلك النمو الذى يقلل من الفقر، و هو مايتناسب مع أحد أهم أهداف الألفية للتنمية (OMD) والمُعلن عنها عام 2000، وهو تقليص عدد الفقراء إلى النصف بحلول عام 2015. ويلاحظ أن هذا التعريف يأخذ فى الاعتبار دخول الفقراء فقط كمؤشر على وجود نمو داعم لهم دون مراعاة

17) Aliona, J. 2017,"**Pro – Poor Growth : Definition, Measurement and Policy Issues".**

**18)** بن الحسن الهوارى. **2017**، "**الفقر و التفاوت فى توزيع الدخل فى الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1980 – 2013)"**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثانى، ص ص **53-54**.

التغيرات فى توزيع الدخل وذلك مهما كانت نسبة ارتفاع دخل الفقراء مقارنة مع ارتفاع دخل غير الفقراء [19].

## 2-المقاربة النسبية للنمو الداعم للفقراء:-

يكون النمو داعماً للفقراء وفقاً لهذه المقاربة إذا كان معدل نمو دخل الفقراء أكبر منه لدى غير الفقراء، وهو بذلك يأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تطرأ على مستوى التفاوت فى توزيع الدخل، وبخلاف التعريف السابق لا تعتبر هذه المقاربة النمو داعماً للفقراء إذا لم يقلص من حِدّة التفاوتات داخل المجتمع [20].

## سادساً: العلاقة بين النمو الاقتصادى و العدالة فى توزيع الدخل:-

تختلف العلاقة بين النمو الإقتصادى و العدالة فى توزيع الدخل الناتج عن هذا النمو، حيث يرى البعض أن التفاوت فى توزيع الدخل يعتبر مُحفزاً للنمو الإقتصادى نظراً لارتفاع الميل للإدخارالذى يوجه إلى تمويل الاستثمار لدى الفئات مرتفعة الدخل ويساهم بشكل أساسى فى تحقيق زيادة فى النمو الاقتصادى، وهذا ما ذهب إليه الكلاسيك،بينما يرى آخرون أن التفاوت فى توزيع الدخل يؤدى إلى نقص الدخول لدى الأفراد الذين يشكلون غالبية السكان مما يقلل الطلب الكلى الفعال الذى يبطئ النمو الاقتصادى، وهذا ماذهب إليه الكينزيون، ويرى " كوزنتس " أن التفاوت فى توزيع الدخل يكون منخفضا فى المراحل الأولى من عملية النمو الاقتصادى ثم يتجه نحو الارتفاع حتى يصل إلى أعلى المعدلات، ثم يتجه إلى الاستقرار، ثم الانخفاض فى المراحل المتقّدمة من النمو الاقتصادى، ويرى كذلك أنه ينبغى تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادى

19) Ahlenius, H.2011,"**Pro – Poor Growth : Absolute and Relative Definition". 20** )Verme,P.2010,"**AStructural Analysis of Growth and Poverty in the Short Run"**,Journal of Developing Areas, Vol.43, No. 2, pp: 19-23.

قبل إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات محدودة الدخل وذلك بعكس البدء بالتوزيع للدخل المنخفض الذى يعتبر توزيعاً للفقر [21].

وعلى ذلك يرى بعض الاقتصاديين أن معدلات النمو الإقتصادى المرتفعة قد تساهم فى زيادة نسبة الفقر و إفقار أكثر للطبقة الفقيرة من خلال زيادة معدل التفاوت فى توزيع الدخل فى حين يرى البعض الآخروهم الأغلبية أن النمو الاقتصادى جيّد و مفيد للفقراء حيث تقترن معدلات النمو المرتفعة بانخفاض نسب الفقر المطلق. ومن هنا يمكن القول بأن علاقة الفقر بالنمو الإقتصادى قد تكون بإهمال قضية توزيع الدخل و عندئذ تتولد حالة الفقر المطلق، أما فى حالة إدراج عدالة التوزيع و مستوى التفاوت فى توزيع الدخل، عندئذ نكون أمام الفقر النسبى[22].

***وفيما يلى إشارة لنتائج بعض الدراسات التطبيقية:-**

**1-هناء خير الدين، هبة الليث، 2006، "العلاقة بين النمو الاقتصادى و توزيع الدخل و الحد من الفقر فى مصر ":**

هدفت الدراسة إلى تفسير النمو الإقتصادى المشاهد فى مصر من خلال ربطه بزيادة معدلات الفقر خلال الفترة (1990- 2005) وذلك اعتمادا على بيانات سلاسل زمنية وبيانات مقطعية عن الناتج المحلى، التشغيل الكلى و القطاعى، ورصيد رأس المال، إضافة إلى المؤشرات الخاصة بالفقر و توزيع الدخل.

وخُلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادى فى مصر يعتمد بشكل أساسى على كثافة رأس المال وعلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، وأن التراكم فى رأس المال البشرى لم يظهر أى مساهمة معنوية فى النمو الاقتصادى، و أنه بالرغم من الإصلاحات الهيكلية التى أجريت على الاقتصاد المصرى فى السنة الأخيرة من الفترة

---

21) زينب السيد. **2015**، "**عدالة توزيع الدخل و النمو الإقتصادى : الحالة المصرية نموذجاً"**، بحوث إقتصادية، جامعة المستقبل، العددان **69**، **70**.

22) Todaro,M and Smith,S, 2015."**Poverty; Inequality, and Development"**,New York and George Washington University, P226.

محل الدراسة 2005/2004 وما صاحبها من تحسن فى أداء النمو الاقتصادى المصرى إلا أن ذلك لم يؤدى إلى تراجع معنوى فى معدل الفقر فى مصر.

**2-Angelique G, Nindi,Nicholas, M and Odhiambo , 2015 , " Poverty and Economic Growth in Swaziland: An Empirical Investigation":**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة غير المنتظمة بين انخفاض الفقر و النمو الاقتصادى فى سوازيلاند خلال الفترة (1980– 2011) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية كما تم استخدام بعض الاختبارات الإحصائية واستخدام اختبار ديكى فولر لهذا الهدف. وخُلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية إحصائياً بين النمو الاقتصادى وانخفاض مستوى الفقر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه ليس بالضرورة أن يؤدى النمو الاقتصادى إلى انخفاض مستوى الفقر.

**3- Lee,N and Sissons, P. 2016, "Inclusive Growth?, The Relationship Between Economic Growth and Poverty in British Cities ":**

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادى و الفقر فى المدن البريطانية، وقد خُلصت الدراسة إلى وجود علاقة ضغيفة بين النمو الاقتصادى و انخفاض الفقر فى الفترة الزمنية محل الدراسة (2000– 2008) بالإضافة إلى أن هناك تزامناً بين النمو الاقتصادى ونمو الأجور.

**4–أشرف يونس عبد الكريم الخطيب، 2016، "العلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادى فى فلسطين ":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادى فى فلسطين فى الفترة (1995– 2014)، وقد تم استخدام بيانات سلاسل زمنية لدراسة العلاقة بينهما، وذلك باستخدام اختبار نموذج العلاقة السببية ونموذج تصحيح الخطأ، حيث يمثل معدل الفقر المتغير التابع، وتمثل المتغيرات (الإنفاق الحكومى – متوسط نصيب الفرد

من الناتج المحلى الإجمالى – المساعدات الخارجية – الأوضاع السياسية) متغيرات مستقلة فى النموذج القياسى.

وخُلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من النمو الاقتصادى إلى الفقر، أى أنها علاقة أحادية الاتجاه بمعنى أن النمو الإقتصادى يُسّبب الفقر لعدم وجود عدالة فى توزيع الدخل مما يؤدى إلى زيادة معدلات الفقر.

**5- خالد بن جلول ، 2017، "النمذجة القياسية لعلاقة النمو الإقتصادى بمعدلات الفقر فى الجزائر للفترة (1985 – 2015)":**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد شكل العلاقة و التأثير الذى يمكن أن تمارسه معدلات النمو الاقتصادى فى الجزائر على تخفيض معدلات الفقر و تحسين أوضاع الفقراء. ولتحقيق هذا الهدف، تم تصميم نموذج قياسى للعلاقة بين المتغيرين السابقين خلال الفترة (1985- 2015).

وخُلصت الدراسة إلى وجود علاقة وتأثير للنمو الاقتصادى على معدلات الفقر غير أن هذا التأثير ضعيف جداً، وتم تفسير ذلك بارتفاع حالة عدم المساواة فى توزيع الدخل فى الجزائر، الأمر الذى يُحد من قدرة الفقراء على الاستفادة من زيادة معدلات النمو الاقتصادى.

**6-بوجزام سيد أحمد، 2018/2017، "النمو المحابى للفقراء فى الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1970- 2016)"**

هدفت الدراسة إلى البحث عن علاقة النمو الاقتصادى فى الجزائر بالفقر خلال الفترة (1970- 2016) فى محاولة للبحث عن مدى محاباة النمو الاقتصادى فى الجزائر للفقر من خلال استخدام مقاربة ARDL لدراسة النموذج القياسى الذى تضمن المتغيرات:الفقر كمتغير تابع مقاساً بالإنفاق الاستهلاكى الفردى، وكل من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى، معدل التفاوت فى توزيع الدخل مقاساً بمؤشر Theil، ومؤشر التضخم كمتغيرات مستقلة.

وخُلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادى فى الجزائر كان مُحابياً وداعماً للفقراء خلال معظم فترات الدراسة ولاسيما تلك الفترات التى شهدت توسعاً ورخاءً اقتصادياً.

**7- Breunig,R and Majeed, O .2020, "Inequality, Poverty and Economic Growth",International Economics, Vol.161.**

هدفت الدراسة إلى بحث أثر عدم العدالة أو عدم المساواة فى توزيع الدخل على النمو الاقتصادى، ومن ثم أثر ذلك على الفقر، وقد تم استخدام نموذج الإنحدار والذى تضمّن المتغيرات (الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى – الفقر– الاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى – لوغاريتم النمو السكانى – إعادة التوزيع النسبى للدخل – معدل النمو الاقتصادى– حصّة التجارة من الناتج المحلى الإجمالى– سنوات التعليم) وخُلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبى لعدم العدالة فى توزيع الدخل على النمو الاقتصادى، وأنه عندما يكون الفقر منخفضاً (أقل من 25%)، فإن العلاقة بين عدم المساواة فى توزيع الدخل والنمو الاقتصادى تكون غير معنوية إحصائياً.

## القسم الثانى

## مشكلة الفقر في مصر: الحجم والأبعاد

بإستقراء مؤشرات الفقر فى مصر و الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء يتضح مايلى:-

* نحو31 مليون مصرى (أى أكثر من 7.5 مليون أسرة) كانوا تحت خط الفقر عام 2018/2017.

* لايزال ثُلثُا الفقراء فى مصر يقطنون فى الريف، و لاتزال أعلى نسبة للفقر من نصيب ريف الصعيد بنحو 52% ليمثلون بذلك نحو 40% من إجمالى الفقراء بينما يُمثل سكانه نحو 25% فقط من إجمالى سكان الجمهورية.

* يحتاج كل فرد فقير إلى نحو 150 جنيه مصرى شهرياً فى المتوسط (بأسعار عام 2018) لاستكمال تغطية كافة احتياجاته الأساسية وتخطى خط الفقر.

* شهدت معدلات الفقر تصاعداً مطرداً خلال الفترة (1999/ 2000-2017/ 2018) شكل رقم (1)

**شكل رقم (1)**

**تطور نسبة الفقر فى مصر خلال الفترة (2000/1999- 2018/2017)**

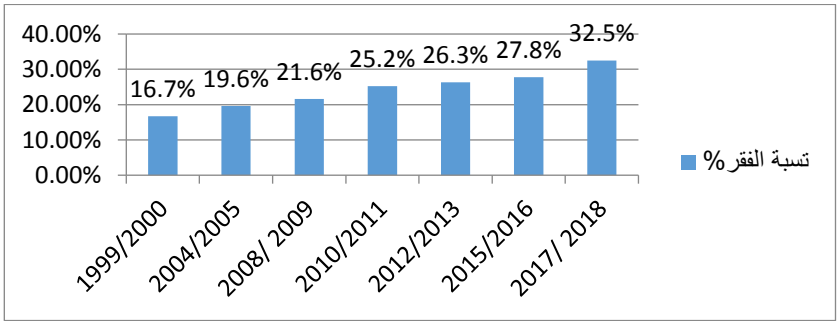


**المصدر**: إعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء – مسح الدخل و الإنفاق و الإستهلاك – سنوات متعددة.

- يوجد تفاوت كبير فى معدلات الفقر بين محافظات الجمهورية، مع ارتفاعها بشكل ملحوظ فى محافظات الصعيد مقارنة بالمحافظات الأخرى حيث أن نسبة الفقر قد بلغت أقصاها فى محافظة أسيوط بالوجه القبلى لتصل إلى نحو 60.4%، بينما بلغت أدناها فى محافظة بورسعيد بالوجه البحرى لتصل إلى نحو 9.1%، كما يتضح أن نسبة الفقرمتقاربة فى كل من محافظتى جنوب سيناء و دمياط و البالغة نحو 17.9%، 17.7% على الترتيب، وكذلك الحال بالنسبة لمحافظتى الفيوم و المنوفية، حيث بلغت تلك النسبة نحو 25.7%، 25.5% على الترتيب ، و أيضاً نسبة الفقر فى محافظتى بنى سويف و الإسماعيلية حيث بلغت نحو 32.7%، 32.4% على الترتيب (شكل رقم2) .

**شكل رقم (2) نسبة الفقراء فى محافظات مصر طبقاً لتعداد عام 2017/ 2018**

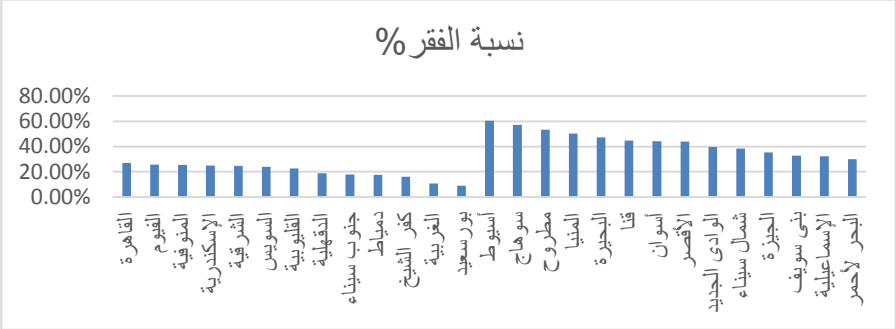


**المصدر:** إعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، مسح الدخل و الإنفاق و الإستهلاك، سنوات متعددة.

* التصاعد المطرد فى نسبة الفقر المدقع فى مصر خلال الفترة **(1999/ 2000– 2018/2017)**، حيث أن نسبة الفقر المدقع فى مصر قد بلغت أقصاها فى نهاية الفترة عام 2018/2017 لتصل إلى نحو 6.2% بينما بلغت أدناها عام 1999/2000 لتصل إلى نحو2.9 % فقط، حيث شهدت الفترة (1999– 2008) زيادة فى نسبة الفقر المدقع ثم أخذت فى التراجع خلال الفترة (2010– 2012) لتبلغ

فى عام 2013/2012 نحو 4.4%، ثم عاودت تلك النسبة الارتفاع لتصل فى عامى 2015 /2016، 2018/2017 إلى نحو 5.3%، 6.2 % على الترتيب، ويلاحظ أن هذه النسبة كانت متقاربة إلى حد كبير فى عامى 2009/2008، 2018/2017 (شكل رقم 3).

**شكل رقم (3)**

**نسبة الفقر المدقع فى مصر خلال الفترة (2000/1999– 2018/2017)**

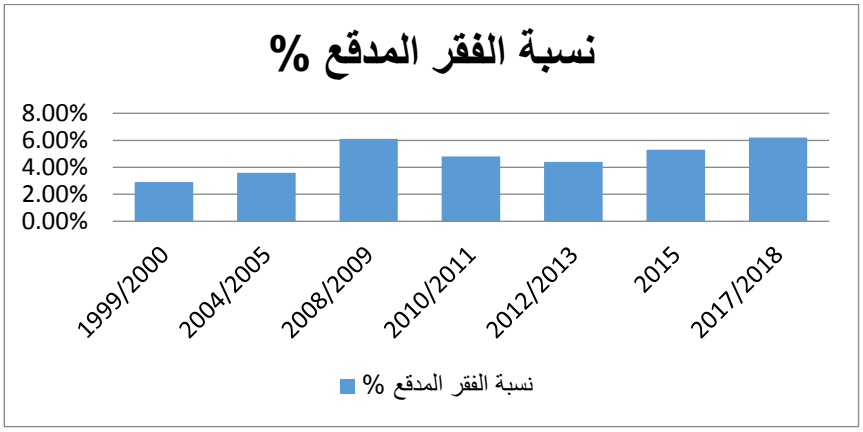


**المصدر**:إعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء – مسح الدخل و الإنفاق والإستهلاك – سنوات متعددة

* أن خط الفقر المدقع يتراوح بين 65% و 70% من خط الفقر المادى، مع اختلافات محدودة نسبياً بين الأقاليم، و استقرارها عند 67% على مستوى إجمالى الجمهورية، حيث أن ريف الحدود أعلى قيمة من حيث خط الفقر المدقع حيث بلغ نحو 6305 جنيه مصرى، و تلى ذلك المحافظات الحضرية حيث بلغ خط الفقر المدقع نحو 6065 جنيه مصرى، ثم جاء بعد ذلك حضر الحدود ليبلغ نحو 5924 جنيه مصرى، ثم جاء بعد ذلك ريف الوجه البحرى حيث بلغ خط الفقر المدقع للفرد نحو 5902 جنيه، ثم جاء ريف الوجه القبلى ليبلغ خط الفقر المدقع نحو 5896 جنيه، ثم جاء خط الفقر المدقع للفرد فى حضر الوجه القبلى ليبلغ نحو 5752 جنيه و أخيراً بلغ خط الفقر المدقع للفرد فى حضر الوجه البحرى نحو 5668جنيه، وهذا يوضح أن خط الفقر

المدقع بلغ أقصاه فى ريف الحدود و بلغ أدناه فى حضر الوجه البحرى، ويلاحظ أن خط الفقر المادى للفرد بلغ أقصاه فى المحافظات الحضرية ليصل لنحو 9380 جنيه، بينما بلغ أدناه فى حضر الوجه البحرى ليصل لنحو **8537** جنيه، وبمقارنة قيم خط الفقر المدقع وقيم خط الفقر المادى بأقاليم مصر، يلاحظ إرتفاع قيم ذلك الأخير فى جميع أقاليم مصر (شكل رقم **4**).

**شكل رقم(4) مقارنة خط الفقر المادى و المدقع فى أقاليم مصرطبقاً لتعداد 2017/ 2018**

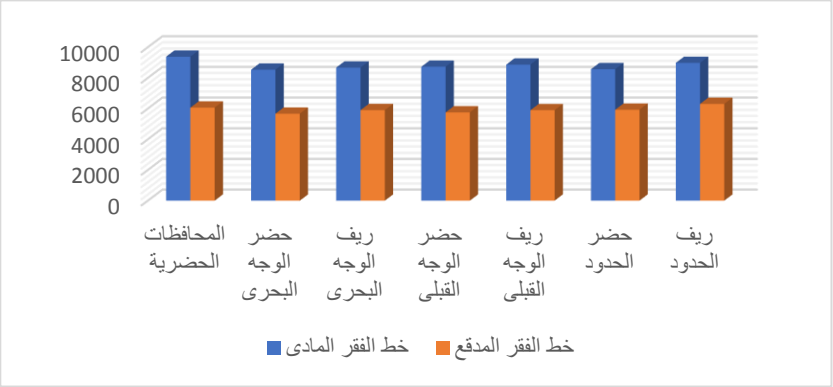


**المصدر**: إعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء – مسح الدخل و الإنفاق والإستهلاك.

*** أبعاد مشكلة الفقر فى مصر:-**

تتجلى الأبعاد الاقتصادية لظاهرة الفقر فى تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية و انخفاض مستويات الدخل والاستثمار و انتشار البطالة السافرة و تواضع مستوى الإنتاج و الارتفاع النسبى فى الطاقات العاطلة، والنمو غير المتناسب للسكان، و من أهم الأبعاد الاجتماعية للفقر سوء توزيع الدخل وارتفاع نسبة الأمية وانتشارالعادات والتقاليد البالية وانخفاض المستوى الصحى وإنتشار التلوث و الأمراض و تدهور وضع المرأة و انخفاض قدرتها على المشاركة الاجتماعية و الاقتصادية مما يعنى ارتفاع مستوى الإعالة فى المجتمع، فضلاً عن شيوع العنف والتطرف.

## القسم الثالث

## تحليل ظاهرة الفقر و تطورها ومحدداتها فى مصر خلال الفترة (2000/1999- 2017/ 2018).

يلاحظ أنه بعد سنوات من النمو المتباطئ بعد عام 2011، بدأ تعافى الاقتصاد المصرى فى عام 2014 / 2015، وتجاوزت معدلات النمو الاقتصادى نحو 5% منذ عام 2017/ 2018، كما تراجعت معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال الفترة ذاتها، وعلى الرغم من ذلك، فقد أظهرت نتائج بحث الدخل والإنفاق و الإستهلاك للأسر المصرية فى عام 2017 /2018 استمرار الزيادة فى معدلات الفقر المطلق والتى قفزت من 27.8 % فى عام 2015 إلى نحو 32.5% فى عام 2017/ 2018، كما سبق الذكر.

وفيما يلى تحليل العلاقة بين معدلات الفقر فى مصر و بعض المتغيرات ذات الصلة والمحددة لها خلال الفترة (1999/ 2000 – 2017 / 2018) على النحو الآتى:-

### 1- العلاقة بين نسبة الفقر ومعدلات النمو الاقتصادى :-

يتضح من استقراء البيانات الواردة بالجدول رقم (1)، أن معدلات الفقر بلغت أدناها خلال الفترة ( 2000/1999- 2017/ 2018) لتبلغ نحو 16.7% عام 1999/ 2000 بينما بلغت أقصاها فى عام 2018/2017 لتصل إلى نحو 32.5% كما سبق الذكر، و يلاحظ أن معدلات الفقر قد أخذت إتجاهاً تصاعدياً نحو الارتفاع بشكل دائم رغم أن هذا كان مصاحباً لارتفاع معدل النمو الاقتصادى ليصل إلى نحو 7.2%عام 2008/ 2009، واستمرت معدلات الفقر فى التصاعد المطرد رغم تواصل ارتفاع معدل النمو الاقتصادى فى الأعوام الأخيرة .

ويلاحظ أنه من بين هؤلاء الفقراء زاد عدد ونسبة الفقراء المدقعين ليصلوا إلى نحو 6 مليون نسمة، وهو مايعنى أنه من كل خمس فقراء لم يستطع اشباع احتياجاتهالأساسية وخاصة الحاجات الغذائية.

وهنا يلاحظ أن الوضع الحالى للفقر فى مصر يطرح تساؤلاً حول إمكانية تفسير التطورات فى أوضاع الفقر بالتطورات الاقتصادية و القرارات التى تم إتخاذها لحماية

المجتمع المصرى من الآثار السلبية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادى والتى أتخذت خلال الفترة من عام 2016 حتى منتصف عام 2018، وبصفة خاصة سياسة تحرير سعر الصرف فى عام 2016 و سياسات ترشيد الدعم السلعى والنقدى .

ومن ثم كان للقرارات التى تم إتخاذها تطورات إيجابية عند الحديث عن العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة المذكورة حيث زادت معدلات النمو الافتصادى بين عامى 2015، 2018 بمتوسط سنوى بلغ نحو 4.6% ومن المتوقع إستمرار تزايده (جدول رقم 1، شكل رقم 5)

**جدول رقم (1)**

**العلاقة بين نسبة الفقر و معدل النمو الاقتصادى خلال الفترة 2000/1999- 2018/2017 %**

| السنة | نسبة الفقر % | معدل النمو الالاقتصادى% |
|---|---|---|
| 2000 /1999 | %16.7 | %6.1 |
| 2001/2000 | – | %6.4 |
| 2002/2001 | – | %3.5 |
| 2003/2002 | – | %2.4 |
| 2004/2003 | – | %3.2 |
| 2005/2004 | %19.6 | %4.1 |
| 2006/2005 | – | %4.4 |
| 2007/2006 | – | %6.8 |
| 2008/2007 | – | %7.1 |
| 2009/2008 | %21.6 | %7.2 |
| 2010/2009 | – | %4.7 |
| 2011/2010 | %25.2 | %5.1 |
| 2012/2011 | – | %1.8 |
| 2013/2012 | %26.3 | %2.2 |
| 2014/2013 | – | %2.2 |
| 2015/2014 | – | %2.9 |
| 2016/2015 | %27.8 | %4.4 |

| | | |
|---|---|---|
| 2017/2016 | – | %4.4 |
| | | |
| 2018/2017 | %32.5 | %4.2 |

**المصدر**: قاعدة بيانات البنك الدولى

**شكل رقم (5) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة (1999/ 2000- 2017/ 2018)**

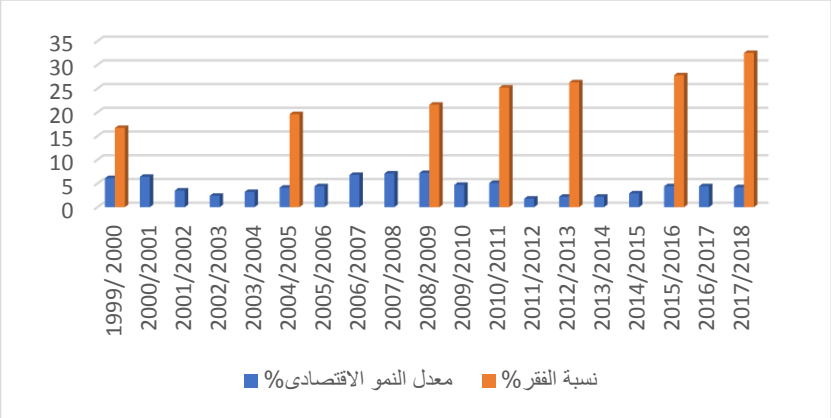


**المصدر**: إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (1).

## 2- العلاقة بين نسبة الفقر ومعدلات التضخم :-

يتضح من استقراء البيانات الواردة بالجدول رقم(2)، العلاقة الطردية بين معدل الفقر و معدل التضخم، حيث بلغ معدل التضخم أقصاه فى نهاية الفترة الزمنية فى عام 2018/2017 وسجل نحو 29.5% فى مقابل نسبة للفقر بلغت أقصاها أيضاً لتصل إلى نحو 32.5%، ويلاحظ أن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية و التى كان من بينها تحرير سعر الصرف كما سبق الذكر و رفع أسعار الفائدة الأسمية ، فضلاً عن تخفيض قيمة الدعم على المحروقات و ارتفاع أسعار الكهرباء و إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة و بدء تطبيقها بمعدل 13% وغيرها من السياسات و القرارات، ونتيجة لهذه

الزيادات الأعلى فى الأسعار فقد تآكلت الزيادة الأسمية فى متوسط الدخل الصافى للأسر ما بين نهاية عام 2015 و منتصف عام 2018، ومن ثم كان الارتفاع فى المستوى العام للأسعار أشد وطأة على الشرائح الأكثر فقراً حيث أدى إلى انخفاض قدرتها الشرائية بدرجة أكبر من الشرائح الأغنى، كما أدى التراجع فى مستوى الدخل الحقيقى كرد فعل طبيعى لارتفاع الأسعار إلى تراجع ملموس فى معدلات نمو الاستهلاك العائلى الحقيقى منذ عام 2017، ومن ثم انخفاض متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقى و التى يتحدد على أساسها مستوى الفقر، ويُلاحظ أنه من الآثار السلبية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادى والتى أتخذت خلال الفترة من عام 2016 حتى منتصف عام 2018، الارتفاع الشديد والواضح فى تكلفة المعيشة نتيجة للارتفاع الحاد فى مستوى أسعار السلع الغذائية، حيث أنه رغم تراجع معدلات التضخم فيما بين آخر عام 2015 ومنتصف 2018، فقد ارتفع متوسط مستوى الأسعارإلى نحو 59% بينما ارتفعت أسعار السلع الغذائية كسلع أساسية إلى نحو 72% ( جدول رقم2، شكل رقم 6).

**جدول رقم (2) العلاقة بين نسبة الفقر ومعدل التضخم فى مصرخلال الفترة (1999/ 2000 – 2017 / 2018) %**

| السنة | نسبة الفقر% | معدل التضخم % |
|---|---|---|
| **2000/1999** | **%16.7** | **%3.1** |
| **2001/2000** | | **%2.7** |
| **2002/2001** | | **%2** |
| **2003/2002** | | **%2.4** |
| **2004/2003** | | **%5.8** |
| **2005/2004** | **%19.6** | **%16.3** |
| **2006/2005** | | **%4** |
| **2007/2006** | | **%7.3** |
| **2008/2007** | | **%10.4** |

| | | |
|---|---|---|
| 2009/2008 | %21.6 | %19.1 |
| 2010 /2009 | | %11.8 |
| 2011/2010 | %25.2 | %11.1 |
| 2012/2011 | | %10.5 |
| 2013/2012 | %26.3 | %7.3 |
| 2014/2013 | | %10.3 |
| 2015/2014 | | %10.1 |
| 2016/2015 | %27.8 | %10.6 |
| 2017/2016 | | %14.5 |
| 2018/2017 | %32.5 | %29.5 |

**المصدر**: قاعدة بيانات البنك الدولى

**شكل رقم (6) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل التضخم فى مصر خلال الفترة (1999/ 2000- 2018/2017)**

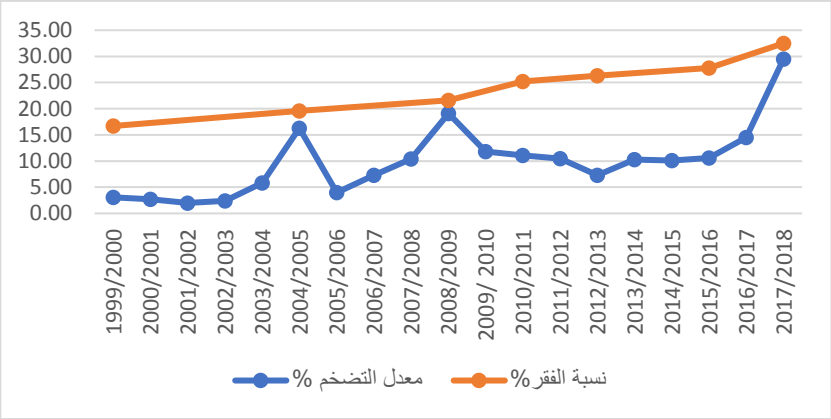


**المصدر**:إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (2)

**3-العلاقة بين نسبة الفقر و معدلات البطالة :-**

يتضح من استعراض تطورات معدلات البطالة و الفقر، ضعف العلاقة الإرتباطية بينهما على غير المعتاد، حيث أنه من المألوف أن يؤدى انخفاض معدلات البطالة إلى تراجع معدلات الفقر. ولكن يُلاحظ فى الحالة المصرية إتجاه معدلات البطالة للانخفاض فى الأعوام الأخيرة، ورغم ذلك استمرت معدلات الفقر فى الارتفاع، فعند انخفاض معدل البطالة من 8.8%عام 2008/2007 إلى 8.7% عام 2009/2008 بلغت نسبة الفقر فى العام الأخير نحو 21.6% وكذلك عند انخفاض معدل البطالة ثانية من 9.4% عام 2010/2009 إلى 9% عام 2011/2010، بلغت نسبة الفقر فى العام الأخير نحو 25.2%، وكذلك عندما انخفض معدل البطالة من 13% عام 2015/2014 إلى نحو 12.8%عام 2016/2015 ، بلغت نسبة الفقر فى العام الأخير 27.8% وأخيراً بعد انخفاض معدل البطالة من 12.5% عام 2017/2016إلى نحو 11.8% عام 2018/2017 ، فقد بلغت نسبة الفقر فى العام الأخير نحو 32.5%( جدول رقم 3 ، شكل رقم 7)

ويلاحظ مما سبق أنه من التطورات الإيجابية لقرارات وسياسات الإصلاح الاقتصادى أيضاً انخفاض معدلات البطالة نتيجة الزيادة المرتفعة فى التوظف والتى بلغت نحو 5.8% مقارنة بالارتفاع فى قوة العمل والتى بلغت نحو 2.5% فقط بين نهاية عام 2015 ومنتصف عام 2018 بما يعنى انخفاض معدلات المشاركة فى سوق العمل بمايعنى ارتفاع معدل الإعالة بين نهاية عام 2015 ومنتصف عام 2018 فضلاًعما يُلاحظ من ارتفاع متوسط الأجر الأسمى الأسبوعى بمعدلات متواضعة بما يعنى انخفاض الأجور الحقيقية انخفاضاً ملموساً نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعاربمعدل 59% مقارنة بالزيادة الأسمية فى الأجور والبالغة 18.7%فى القطاع الخاص ونخو 39.3% فى القطاع العام، فضلاً عن عدم مواكبة التغير فى أجور العاملين فى الحكومة وقطاع الأعمال للتغير فى الأسعار، فضلاً عن انتشار العمالة غيرالرسمية ( جدول رقم 3 ، شكل رقم 7).

وخلاصة القول بأنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات البطالة، فقد ارتفعت معدلات الفقر نتيجة عدم زيادة قوة العمل و زيادة البطالة المحبطة و النمو السريع فى قطاعات تتميز بالعمالة غير الرسمية فضلاً عن انخفاض عدد ساعات العمل و الأجر الحقيقى.

**جدول رقم (3) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل البطالة فى مصر خلال الفترة (1999/ 2000- 2017 / 2018) %**

| السنة | نسبة الفقر% | معدل البطالة% |
|---|---|---|
| 2000/1999 | %16.7 | %7.95 |
| 2001/2000 | - | %9 |
| 2002/2001 | - | %9.2 |
| 2003/2002 | - | %10.2 |
| 2004/2003 | - | %11 |
| 2005/2004 | %19.6 | %10.3 |
| 2006/2005 | - | %11.2 |
| 2007/2006 | - | %10.5 |
| 2008/2007 | - | %8.8 |
| 2009/2008 | %21.6 | %8.7 |
| 2010/2009 | - | %9.4 |
| 2011/2010 | %25.2 | %9 |
| 2012/2011 | - | %12 |
| 2013/2012 | %26.3 | 12.7 |
| 2014/2013 | - | %13.2 |
| 2015/2014 | - | %13 |
| 2016/2015 | %27.8 | %12.8 |
| 2017/2016 | - | %12.5 |
| 2018/2017 | %32.5 | %11.8 |

**المصدر :** قاعدة بيانات البنك الدولى

**شكل رقم (7) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل البطالة فى مصر خلال الفترة (2000/1999 – 2017/ 2018)**

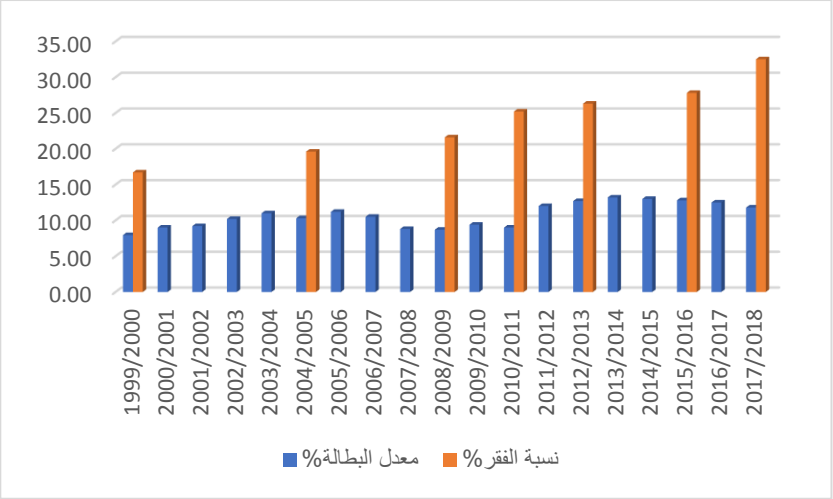


**المصدر:** إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (3)

## 4-العلاقة بين نسبة الفقر ومعدلات النمو السكانى :-

يتبين من استقراء أرقام النمو السكانى و معدلات الفقر، العلاقة الطردية بينهما، حيث شهدت فترة الدراسة تصاعد معدلات نمو السكان و صاحبها ارتفاع معدلات الفقر، حيث أن معدل النمو السكانى فى مصر قد بلغ أقصاه عام 2014/2013 ليصل إلى 2.29%، بينما بلغ أدناه عام 2008/2007 ليصل إلى 1.77%، ويلاحظ أنه فى بداية الفترة عام 2000/1999، بلغت نسبة الفقر فى مصر نحو 16.7% مقابل معدل نمو سكانى بلغ نحو 1.99%، ثم أخذ معدل النمو السكانى فى الانخفاض ليصل فى عام 2005/2004 إلى نحو 1.85% مقابل معدل للفقر بلغ نحو 19.6% ثم أخذ فى الانخفاض بعد ذلك حتى ارتفع ثانية عام 2009/2008 ليصل إلى 1.79% مقابل نسبة للفقر بلغت نحو 21.6 % ثم أخذ معدل النمو السكانى فى التزايد ليصل فى عام 2011/2010 إلى نحو 2% مقابل نسبة للفقر بلغت نحو 25.2%، وفى عام 2013/2012 بلغ معدل نمو السكان نحو 2.24% مقابل نسبة للفقر بلغت نحو 26.3%، وفى عام 2016/2015 رغم انخفاض معدل النمو السكانى مقارنة

بنظيره فى العام السابق مباشرة ليصل إلى نحو 2.23%، فقد زادت نسبة الفقر لتبلغ نحو 27.8%، وفى نفس الإتجاه فقد انخفض معدل النمو السكانى فى عام 2018/2017 مقارنة بالعام السابق له 2017/2016 ليبلغ نحو 2.11% مقابل نسبة مرتفعة للفقر بلغت نحو 32.5 %(جدول رقم 4، شكل رقم 8).

**جدول رقم (4) العلاقة بين نسبة الفقر ومعدل النمو السكانى فى مصرخلا ل الفترة (1999/ 2000- 2017/ 2018)%**

| السنة | نسبة الفقر% | معدل النمو السكانى% |
|---|---|---|
| **2000 /1999** | **%16.7** | **%1.99** |
| **2001/2000** | | **%1.95** |
| **2002/2001** | | **%1.92** |
| **2003/2002** | | **%1.90** |
| **2004/2003** | | **%1.88** |
| **2005/2004** | **%19.6** | **%1.85** |
| **2006/2005** | | **%1.82** |
| **2007/2006** | | **%1.79** |
| **2008/2007** | | **%1.77** |
| **2009/2008** | **%21.6** | **%1.79** |
| **2010/2009** | | **%1.88** |
| **2011/2010** | **%25.2** | **%2** |
| **2012/2011** | | **%2.14** |
| **2013/2012** | **%26.3** | **%2.24** |
| **2014/2013** | | **%2.29** |
| **2015/2014** | | **%2.28** |
| **2016/2015** | **%27.8** | **%2.23** |
| **2017/2016** | | **%2.17** |
| **2018/2017** | **%32.5** | **%2.11** |

**المصدر:** قاعدة بيانات البنك الدولى

**شكل رقم (8) العلاقة بين نسبة الفقر و معدل النمو السكانى فى مصر خلا ل الفترة (1999/ 2000- 2017/ 2018)**

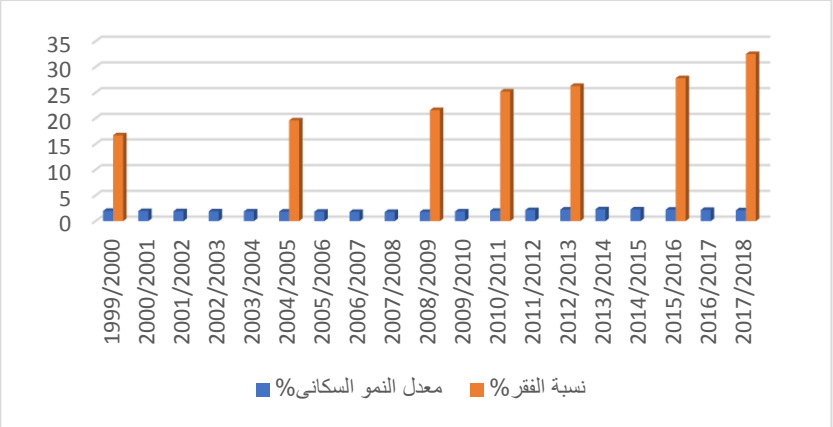


**المصدر :** إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (4)

## 5-نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة :-

قد أفاد تحليل خريطة الفقر، ارتفاع معدل الفقر فى المحافظات و المراكز والقرى التى تتسم بكبر حجم الأسرة، حيث تزداد نسبة الفقر مع زيادة عدد أفراد الأسر الفقيرة، الأمر الذى يشير إلى أهمية ضبط النمو السكانى و تبنى سياسات فاعلة فى مجال تنظيم النسل و تنمية الوعى للأسر محدودة الدخل بخطورة الزيادات السكانية وتداعياتها السلبية على مستويات المعيشة، حيث يلاحظ مايلى (جدول رقم 5، شكل رقم 9): -

أ- تزايد نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة.

ب-أن نحو 7% فقط من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها أقل من 4 أفراد هم من الفقراء، بينما تزيد تلك النسبة إلى نحو 49.3% للأفراد الذين يقيمون فى أسر بها 6-7 أفراد.

ج- أن نحو 76% من الأفراد الذين يعيشون فى أسر بها 10 أفراد أو أكثر هم من الفقراء.

## جدول رقم (5)

## نسبة الفقراء وفقا لحجم الأسرة 2018/2017

| حجم الأسرة | نسبة الفقراء % |
|---|---|
| 1-3 | %7 |
| 4-5 | %25.9 |
| 6-7 | %49.3 |
| 8-9 | %73 |
| 10+ | %75.8 |
| الجملة | %32.5 |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، بحث الدخل و الإنفاق، 2017 / 2018

## شكل رقم (9)

## نسبة الفقراء وفقاً لحجم الأسرة

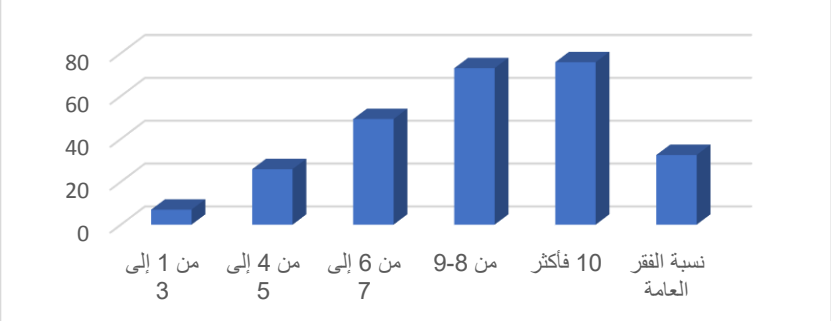


**المصدر :إعتماداًعلى البيانات الواردة بالجدول رقم (5)**

**6-نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية :-**

يتضح من الأرقام الموضحة بالجدول رقم ( 6 ) والشكل رقم (10)، أن انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر فى مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم، وقد نُلاحظ أن نسبة الفقراء تزايدت بين من لديهم تعليم فنى بصورة أكبر ممن لديهم تعليم عام خلال عامى 2015، 2018 حيث بلغت نسبة الفقراء فى الفئة الأولى خلال العامين نحو 21.8%، 28.6% على الترتيب مقارنة بنسبة الفقراء فى الفئة الثانية عن نفس العامين والتى بلغت نحو 16.5%، 22.4% على الترتيب، بالرغم من أن الأميين هى الفئة الوحيدة التى انخفضت بها نسبة الفقراء فى عام 2018 لتصل لنحو 39.2% مقارنة بعام 2015، حيث ارتفعت نسبة الفقراء بين باقى الفئات فى عام 2018 مقارنة بها فى عام 2015، كما ساهمت الزيادة فى نسبة من لديهم تعليم أساسى أو من لديهم تعليم فنى بنحو 70% من إجمالى الزيادة فى نسبة الفقر، و بنحو 12% من بين من لديهم تعليم جامعى أو أعلى(جدول رقم 6، شكل رقم10) .

**جدول رقم (6) نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية %**

| السنة / الحالة التعليمية | أمى | يقرأ و يكتب | شهادة تعليم أساسى | شهادة تعليم ثانوى عام | شهادة تعليم ثانوى فنى | شهادة عليا أقل من الجامعة | شهادة جامعية أو أعلى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2015** | **40.3** | **32.5** | **32.6** | **16.5** | **21.8** | **11.4** | **6.7** |
| **2018** | **39.2** | **37.5** | **38.3** | **22.4** | **28.6** | **20.1** | **11.5** |

**المصدر:** الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الإحصاء، مسح الدخل و الإنفاق و الإستهلاك

**شكل رقم (10) نسبة الفقراء وفقاً للحالة التعليمية %**

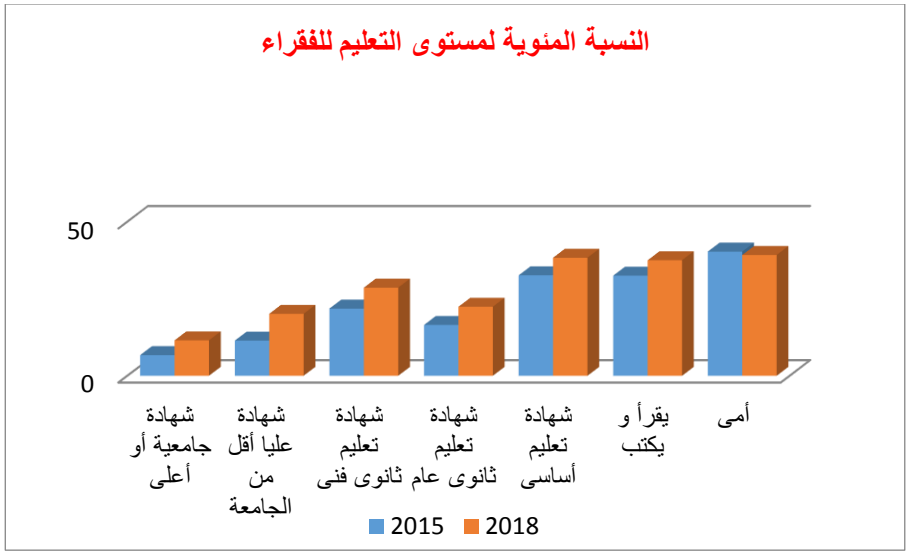


**المصدر :** إعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (6)

## القسم الرابع

## تحليل وتقويم السياسات والاجراءات المطبقة لمواجهة مشكلة الفقر في مصر

بداية فإن مثلث الفقر – النمو – عدم المساواة أو عدم العدالة فى توزيع الدخل يشيرفى الاقتصاد التنموى، إلى فكرة مؤداها أن التغير فى مستويات الفقر فى أى دولة يمكن تحديده بالكامل من خلال تغيرات نمو الدخل و تغيرات عدم المساواة.

وهناك العديد من القرارات التى اتخذتها الحكومة المصرية للحد و التخفيف من حدة الفقر ومن ذلك مايلى[23]:

[23] ) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ورقة عمل بعنوان " **الفقر والنمو والتوظف**".

1- إتخاذ الحكومة المصرية قرارات إجتماعية هامة تهدف إلى تحقيق العدالةالاقتصادية و الحماية الإجتماعية بهدف التخفيف من الآثار السلبية لبرنامج و إجراءات الإصلاح الاقتصادى على الأسر المصرية و التى تتمثل تلك القرارات الإجتماعية فى الآتى:

- زيادة الدعم النقدى للفرد بصورة شهرية على بطاقات التموين بنسبة زيادة بلغت نحو 140% وبقيمة بلغت نحو 85 مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة فى يونيو 2017
- وقف العمل بضريبة الأطيان على الأراضى الزراعية لمدة ثلاث سنوات لتخفيف الأعباء الضريبية على القطاع الزراعى منذ يونيو 2017
- زيادة قيمة الدعم النقدى لمستحقى برنامجى تكافل و كرامة بما يقرب من نحو 8.25 مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة منذ يونيو 2017
- زيادة المعاشات التأمينية بنسبة 15% أى بما يقرب من 200 مليار جنيه من الموازنة العامة للدولة منذ يونيو 2017
- إصدار شهادة أمان من جانب شركة مصر للتأمين بهدف توفير تغطية تأمينية للفئات المهمشة و العمالة المؤقتة و الموسمية و المرأة المعيلة و الشرائح ذات الدخول المحدودة منذ مارس 2018

2- تنفيذ عدد كبير من برامج الإسكان الإجتماعى و الذى صاحبه مبادرة تطوير العشوائيات و القضاء عليها و التى إستهدفت أن تصبح مصر خالية من العشوائيات غير الآمنة و التى بلغ عددها نحو 357 منطقة عشوائية فى العام الحالى عام 2020.

3- زيادة مخصصات التحويلات النقدية من خلال برنامجى تكافل و كرامة و معاش الضمان خلال الفترة (2012 / 2013 – 2018/ 2019).

4- إطلاق مبادرة المشروعات متناهية الصغر و التى من أهدافها تحقيق التمكين الاقتصادى للمرأة المعيلة و الفئات الأكثر إحتياجاً وغيرها من الأهداف الهامة.

5- العمل على تخفيض معدلات البطالة بشكل ملحوظ مابين عامى 2015، 2018 حيث بلغت على الترتيب نحو 12.8%، 9.9%.

6- رفع معدلات النمو الاقتصادى بين عامى 2015، 2018 بمتوسط سنوى بلغ نحو 4.6% والمتوقع إستمرار ارتفاعه.

7- تستجيب مبادرة حياة كريمة لتكليفات السيد رئيس الجمهورية فى يناير 2019 و التى وجه خلالها بالتنسيق بين الأجهزة المختلفة من أجل توفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجاً، وهو ماجعل الوزارات و الهيئات المختلفة تتعاون فيما بينها و تنسق مع منظمات المجتمع المدنى لتنفيذ حزمة متكاملة من المشروعات التنموية فى 143 قرية خلال العام المالى 2019 / 2020 ليتم زيادة هذا العدد إلى 357 قرية فى العام المالى 2021/2020.

- **تقييم فعالية سياسة المساعدات الإجتماعية النقدية[24]:-**

1- أدت مساعدات برنامج تكافل إلى خروج نحو 10% من المستفيدين من تحت خط الفقر، كما أدت مساعدات برنامج كرامة إلى خروج نحو 6% من المستفيدين من دائرة الفقر، أى ساعد البرنامجان على إنتشال نحو 91. % من المصريين من الفقر كما ساهما فى تخفيض مؤشر فجوة الفقر بنحو 8%

2- أدت مساعدات الضمان إلى خروج نحو 15% من المستفيدين من تحت خط الفقر أى انتشال مايقرب من نحو 1.2% من المصريين من الفقر

3- أن ريف صعيد مصر أكثر المناطق التى إستفاد فقراؤها من المساعدات الإجتماعية (3.8% من المسنيين والمعاقيين الفقراء فى ريف الصعيد إستفادوا من برنامج كرامة، ونحو 32.9 % من الأسر الفقيرة التى لديها أطفال قد إستفادت من برنامج تكافل، و نحو 62% من الفقراء من برنامج الضمان)

[24] ) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، **المرجع السابق** .

أى أن نحو 88.5% من الأسر المصرية يتم تغطيتها فى منظومة الدعم الجديدة عام 2017 / 2018، وترتفع هذه النسبة فى الريف لتصل إلى نحو95.5% بينما تقل فى الحضر لتصل إلى نحو 80.2%.

## القسم الخامس

## النتائج وتوصيات الدراسة

### ➢ أولاً: النتائج:-

- أن ارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة إنما يرجع إلى تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية، حيث يتضح من استعراض العلاقة بين معدل الفقر و معدل التضخم العلاقة الطردية بينهما.
- أنه رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات البطالة فقد ارتفعت معدلات الفقر نتيجة انخفاض متوسط الاستهلاك الحقيقى للفرد مع ارتفاع تكلفة المعيشة وعدم زيادة قوة العمل و زيادة البطالة المحبطة و النمو السريع فى قطاعات تتميز بالعمالة غير الرسمية وانخفاض عدد ساعات العمل و الأجر الحقيقى.
- يتضح من استعراض تطورات معدلات البطالة والفقر خلال الفترة محل الدراسة، ضعف العلاقة الإرتباطية بينهما على غير المعتاد، حيث أنه من المألوف أن يؤدى انخفاض معدلات البطالة إلى تراجع معدلات الفقر. ولكن يُلاحظ فى الحالة المصرية إتجاه معدلات البطالة للانخفاض فى الأعوام الأخيرة، ورغم ذلك استمرت معدلات الفقر فى الارتفاع .
- أنه من استقراء أرقام النمو السكانى و معدلات الفقر، تبين وجود علاقة طردية بينهما، حيث شهدت فترة الدراسة تصاعد معدلات نمو السكان و صاحبها ارتفاع معدلات الفقر.
- أن انخفاض مستوى التعليم هو أكثر العوامل ارتباطاً بمخاطر الفقر فى مصر، حيث تتناقص مؤشرات الفقر كلما ارتفع مستوى التعليم.

- يعتبر كبر حجم الأسر الفقيرة من العوامل الرئيسية وراء تفاقم مشكلة الفقر، حيث أفاد تحليل خريطة الفقر، ارتفاع معدل الفقر فى المحافظات و المراكز و القرى التى تتسم بكبر حجم الأسرة، حيث تزداد نسبة الفقر مع زيادة عدد أفراد الأسر الفقيرة.

## ➢ ثانياً: التوصيات والسياسات المقترحة:-

- إعادة النظر فى بنود مايتم وضعه تحت مظلة الدعم و برامج الحماية الإجتماعية بحيث تقتصر تلك البنود على البرامج الهادفة بشكل أساسى لأغراض إجتماعية، والتى تستهدف الأسر الفقيرة.

- العمل على تحسين الخدمات العامة، وبصفة خاصة التعليم و الصحة و السكن الكريم بما يكفل الحد من الفقر متعّدد الأبعاد، فضلاً عن توفير حياة كريمة للفقراء.

- الحد من النمو السكانى و العمل على إصلاح المنظومة التعليمية لتجنب تدنى المستوى التعليمى ومخرجاته التى لاتتماشى ومتطلبات سوق العمل الحديثة، فضلاً عن ضرورة تبنى سياسات فاعلة لتنظيم الأسرة و تنمية الوعى للأسر محدودة الدخل بخطورة الزيادات السكانية و تداعياتها السلبية على مستويات المعيشة
- ضرورة وضع تصور لكيفية زيادة نمو الناتج المحلى بمايعطى أولوية لتنمية قطاعات الإنتاج السلعى (الزراعة و الصناعة) بمعنى أنه من غير المنطقى التركيز على تطوير قطاع بعينه وإهمال القطاعات الأخرى أو تطوير المناطق الحضرية و إهمال المناطق الريفية.

- أهمية تكثيف الاستثمارات الموجهة لمحافظات الصعيد لتقليل التفاوتات الدخلية بين المحافظات.

- ضرورة العمل على توفير نمو إحتوائى عند مستويات تسمح بنمو معقول فى الإستهلاك العائلى بما يضمن عدم إستمرار وقوع الفئات الضعيفة فى دائرة الفقر.

- ترشيد منظومة الدعم و رفع كفاءة التوزيع لتعظيم إستفادة الفئات الإجتماعية الأقل دخلاً لأثرها الواضح على ميزانية الأسر الفقيرة.

- ضرورة التركيز على نمط من النمو الإحتوائى يضمن خلق فرص عمل أكثر

و أفضل من أجل مشاركة جميع الإمكانيات البشرية فى مصر فى سوق العمل و فى الإستفادة من النمو الاقتصادى.

- العمل على توفير الحماية الإجتماعية للفقراء بما يعزز من قدراتهم للدخول فى سوق العمل، وبما يؤدى إلى تقليل التفاوتات فى توزيع الدخل من خلال توفير فرص عمل منتجة ولائقة كخط دفاع أول ضد الفقر.

- التركيز على السياسات الرامية لرفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ومن الاستهلاك الحقيقى وليس الناتج المحلى الاجمالى.

- ضرورة العمل على رفع كفاءة الموارد البشرية المتاحة فى المجتمع و رفع مستوى التعليم و الإهتمام بالرعاية الصحية.

- الأخذ بمبدأ المزايا النسبية و المزايا التنافسية و الإعتماد على القطاع الخاص و تطوير سوق العمل وإنماء الصناعات الصغيرة والمغذية.

# قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية :-


- أحمد، بوحزام سيد. 2017/ 2018، "**النمو المحابى للفقراء فى الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1970 – 2016)**"، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية .

- السيد، زينب. **2015**، "**عدالة توزيع الدخل و النمو الإقتصادى : الحالة المصرية نموذجاً**"، بحوث إقتصادية، جامعة المستقبل، العددان **69**، **70**.

- الخاقانى، نورى عبد الرسول، الكريطى، طالب حسين فارس .2015، "**الفكر الإقتصادى حول الفقر بين النهج و المنهج**"، مجلة الإدارة و الإقتصاد، المجلد السابع، العدد السابع، ص 11 .

- الخطيب، أشرف يونس عبد الكريم. **2016**، "**العلاقة بين الفقر و النمو الإقتصادى فى فلسطين خلال الفترة (1995– 2014)**"، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ص **2**.

- العراقى، بشار. **2013**، "**السياسة المالية و آليات تأثيرها فى معدلات الفقر**"، جامعة الموصل، العراق، ص **17** .

- النجار، سعيد. 1973، "**تاريخ الفكر الاقتصادى**" ، دار النهضة المصرية

- الهوارى، بن الحسن.**2017**، "**الفقر و التفاوت فى توزيع الدخل فى الجزائر : دراسة قياسية للفترة (1980 – 2013)**"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد الثانى، ص ص **53**– **54**.

- أمحمد،عمر بوزيد. **2011 / 2012**، "**تمذجة ظاهرة الفقر فى الجزائر**"، أطروحة دكتوراة، جامعة تلمسان، ص ص **33**– **34**.

– بن جلول ، خالد . 2017، "**النمذجة القياسية لعلاقة النمو الإقتصادى بمعدلات الفقر فى الجزائر للفترة (1985 – 2015)**" ، **مجلة التنمية الاقتصادية ، المجلد رقم (2) ، العدد رقم (2) .**

– بن سنوسى، ليلى، جديد، مسعودة.**2011**، "**الضرائب و آثارها على التنمية**"، معهد العلوم الإقتصادية، الجزائر، ص **60**.

– خير الدين، هناء، الليث، هبة. 2006، "**العلاقة بين النمو الإقتصادى و توزيع الدخل و الحد من الفقر فى مصر**"، ورقة عمل رقم 115.

– صندوق النقد الدولى. **2001** ، " **التنمية المالية و الحد من الفقر**"، ورقة عمل صادرة من.صندوق النقد الدولى، ص**16**.

– فطيمة، حاجى. **2014**، "**إشكالية الفقر فى الجزائر فى ظل البرامج التنموية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2005 – 2014)**"، رسالة دكتوراة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص ص **13–16**.

– منصور، موسى. **2012**، " **دور التمويل الأصغر فى محاربة الفقر فى المناطق الريفية**"، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية، الجزائر، ص**3**.

– وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، " **الاقتصاد المصرى وتحدى الفقر**" ، 13 أكتوبر 2019 .

## ثانياً: المراجع الأجنبية :–

- Ahlenius, H. 2011, "**Pro – Poor Growth: Absolute and Relative Definition ".**
- Aliona,J. 2017, "**Pro – Poor Growth: Definition ; Measurement and Policy Issues".**
- Angelique, G,Nindi, Nicholas, M and Odhiambo. 2015, **"Poverty and Economic Growth in Swaziland: An**

**Empirical Investigation"**, University of South Africa, Vol.13, No.1

- Brady, D. 2019, "**Theories of the Causes of Poverty",** Annual Review of Sociology ; Vol.45; PP: 155- 156.
- Breunig, R and Majeed; O.2020, "**Inequality, Poverty andEconomic Growth",**International Economics, Vol.161.
- Davis, E. and Sanchez, M. 2014, "**AReview of the Economic Theories of Poverty"**, No.435, p. 20.
- Lee,N and Sissons, P .2016, "**Inclusive Growth ? The Relationship Between Economic Growth and Poverty in British Cities",** London School of Economics.
- Mohammed, T. 2018, "**Simulation of the Impact of Economic Policies on Poverty and Inequality: GEM In Micro – Simulation for the ALGERIAN Economy",** International Review of Applied Economics, Vol. 32, No. 3.
- Pressman, S. 1991, "**Keynes and Antipoverty Policy",** Taylor and Francis, Vol.49, No. 3.
- Sinn, H. W and Scand; J.1995, "**ATheory of The Welfare State of Economics"**,University of Munich,Germany, Vol. 97, No.4.
- Tikhomova, N.2015,**"The Structural Preconditions and Basic Types of Poverty in Russia",** Sociological Research, Vol.54, Issue. 1.
- Tinbege,J; **" On the Measurement of Welfare"**, Journal of Economics, Vol. 50, p7.
- Todaro,M and Smith,S , 2015."**Poverty; Inequality, and Development"**,New York and George Washington University, P.226.
- Verme,P.2010, "**Astructural Analysis of Growth and Poverty in the Short Run",** Journal of Developing Areas, Vol.43, No. 2, pp: 19- 23.

# The Relationship between the Poverty and the Economic Growth with Application to the Egyptian Case, during the Period from 1999/ 2000 to 2017/ 2018

Dr.Eman Mohamed Abdel-latif Mostafa

Lecturer at Department of Economics
Faculty of Administration, Economics and Information Systems
Misr University for Science and Technology

## Abstract:

Poverty is a major obstacle to achieving sustainable development and raising economic growth rates. Therefore, all countries seek to adopt policies aimed at eradicating poverty and improving citizens' standard of living. The current study examines three problems:

- Despite the increase in investments directed to Upper Egypt governorates, the income gap is still there between the Upper Egypt governorates and other governorates.
- Although the national economy has grown at high rates, this is not commensurate with the poverty rates in the society.
- Despite the increase in government and non-profit spending on social protection projects and improving the incomes of the poor, this has not been sufficient to eradicate poverty.

Inference and Analysis are the two approaches employed in the current study. Moreover, the research is divided into five parts, the first of which deals with the frame of reference for poverty studies. The second part tackles the problem of poverty in Egypt, focusing on its dimensions and how serious it is. The third part handles the analysis of the phenomenon of poverty, its development and its determinants in Egypt during the period that under Study. The fourth part deals with analysing and evaluating the policies and procedures applied to confront the problem of poverty in Egypt. As for the fifth part of the current study, it sheds light on the most important conclusions and recommendations. One of the important results of the study is that the high rates of inflation during this period are due

to the implementation of a necessary set of economic reforms, and the low level of education is the factor most closely related to poverty risk in Egypt. The study is concluded with a number of recommendations, including the need to focus on a pattern of inclusive growth that ensures creating more and better job opportunities.

**Keywords**:
Poverty - economic growth - extreme poverty - absolute poverty - the roots of poverty - multidimensional poverty -Inflation rate- Unemployment-relative poverty- Pro- Poor Growth.